التقرير الإحصائي الربع سنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

(يوليو – سبتمبر 2022)

التقرير الإحصائي الربع سنوي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية (يوليو – سبتمبر 2022)

برنامج الرصد والتوثيق

إعداد وتحرير

وحدة الرصد والتوثيق ووحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

تحرير

مدير وحدة البحوث والدراسات بالمؤسسة

مراجعة لغوية وتصميم

الوحدة الإعلامية

قائمة المحتويات

- مقدمة
- المنهجية
- القسم الأول: العرض البياني والإحصائي للانتهاكات خلال الربع الثالث من عام 2022
- القسم الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من عام 2022
- القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثالث من عام 2022

مقدمة

لا يزال الصحفيون يتعرضون لأنماط عدة من الانتهاكات التي تؤثر سلبًا على إنتاجهم الصحفي، وتؤثر أيضًا على أمنهم وحياتهم الشخصية، ولا تزال الانتهاكات مستمرة تحت الغطاء التشريعي، التي استطاعت السلطة التنفيذية نسجه خلال السنوات القليلة السابقة، ولا تزال جهات عدة تستخدم المواد غير الدستورية، وتستغل المفاهيم الفضفاضة، في ارتكاب الانتهاكات بحق الصحفيين.

لقد شهد الربع الثالث من عام 2022 عدد 62 انتهاكًا بحق الصحفيين/الإعلاميين، تنوعت هذه الانتهاكات بين حجب المواقع الإلكترونية، والفصل التعسفي، وحجب الحقوق المادية، والتعدي على الصحفيين بالضرب أو القول أو التهديد.. وفي هذا الإطار، يأتي التقرير الربع سنوي لمؤسسة "المرصد المصري للصحافة والإعلام" ليكشف لنا حالة الحريات الصحفية والإعلامية في مصر خلال الفترة (يوليو – سبتمبر 2022). وبناءً على ذلك ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

• **القسم الأول:** يتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال (يوليو – سبتمبر 2022). ويتم هذا العرض والتصنيف عبر ثمانية متغيرات هي؛ نوع التوثيق الذي قام به المرصد (توثيق مباشر، توثيق غير مباشر)، والنوع الاجتماعي للصحفي الواقع بحقه الانتهاك، وتخصصه، وكذلك جهة عمل هذا الصحفي وملكيتها، ثم نوع الانتهاك، والجهة التي قامت بهذا الانتهاك، وأخيرًا التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات على كل محافظات الجمهورية.

• **القسم الثاني:** مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي؛ ويتناول أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام - الهيئة الوطنية للصحافة- الهيئة الوطنية للإعلام - نقابة الصحفيين - نقابة الإعلاميين - جهات أخرى).

• **القسم الثالث:** أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثالث من عام 2022؛ يتناول هذا القسم أبرز الأحداث الهامة والمستجدات التي أثرت على بيئة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الربع الثالث من عام 2022، أو تلك الأحداث التي شغلت جموع الصحفيين والإعلاميين خلال هذه الفترة.

المنهجية والمعايير العامة للرصد والتوثيق

تعتمد منهجية برنامج الرصد والتوثيق على عدة مصادر في عملية الرصد وهي:

1- الرصد المباشر للأحداث: وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة والذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.

2- ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى: ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات وتجميع الشهادات والأدلة وما إلى ذلك.

3- البحث عبر الأرشيف الرقمي للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو مؤسسات المجتمع المدني أو محامين معنيين بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق؛

التوثيق المباشر: هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم أو مع من يمثلهم قانونيًا وتوثيق شهاداتهم وما تعرضوا له من انتهاكات، وتوثيق تلك الشهادات من خلال آليات تلقي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، والتواصل المباشر مع الصحفيين/ات أو ذويهم.

التوثيق غير المباشر: هو التوثيق الذي يتعذر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم، ويتم من خلال الجهات الرسمية أو المصادر القضائية أو الصحفية أو الحقوقية ذات المصداقية مع تحري صحة المنشور؛ من خلال الأشخاص ذوي الصلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين أو زملاء الحالات في العمل أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

ويلتزم التقرير السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يوليو 2022 إلى 30 سبتمبر 2022، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والإعلاميين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية. وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقارير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها. وفي كل الأحوال لا يعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا تتغير على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

ويتم تصنيف الانتهاكات طبقًا لما يلي:

• **حالة انتهاك:** هي كل انتهاك حدث لشخص واحد في مكان معين وزمان معين. ويتم تمييزها بـ ثلاث متغيرات رئيسية (مكان الانتهاك، توقيت الانتهاك، نوع الانتهاك)، ويوجد على نفس النمط انتهاك جماعي وذلك في حالة حدوث الانتهاك لأكثر من فرد معًا.

• **الصحفي/ الإعلامي الواقع بحقه الانتهاك:** هو كل شخص تعرّض لانتهاك على خلفية تأدية عمله الصحفي/ الإعلامي وتوفّر للمؤسسة ما يثبت عمله الصحفي/ الإعلامي من خلال عضوية نقابة الصحفيين/الإعلاميين أو تصريح عمل أو تكليف من مؤسسة صحفية/ إعلامية أو أرشيف صحفي/ إعلامي أو شهادة للمؤسسة الصحفية/ الإعلامي عبر منصاتها الإعلامية أو المسؤولين بها.

• يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيين حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). وكما ذكرنا، يتم ربط كل حالة انتهاك بـ "مكان معين، وزمان معين، نوع انتهاك معين،

صحفي معين". وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1- أضرار جسدية

• التعرض للضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

• التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب): حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ الإعلامي أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

2- أضرار معنوية

• قبض: عملية القبض على صحفي/إعلامي وتحرير محضر ضده والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له.

• احتجاز غير قانوني: تعني احتجاز الصحفي/الإعلامي بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن ثم إطلاق سراحه دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.

• استيقاف وتفتيش: استيقاف الصحفي/الإعلامي لمدة زمنية معينة دون ترحيله إلى مكان احتجاز معين أو تقييده، ليتم إطلاق سراحه بعدها دون تحرير محضر.

• التعدي بالقول أو التهديد: يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

• التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز: وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/الإعلامي.

3- أضرار مهنية

• منع التغطية الصحفية: وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث. مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين/الإعلاميين المتضررين، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/إعلامي على حدة.

• منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي: تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.

• قرار حظر نشر: تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيما يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.

• مصادرة مطبوعة صحفية: تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.

• اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.

• منع من دخول النقابة: تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر النقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النقابة.

• منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية: تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر عملهم بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.

• الفصل التعسفي: مخالفة القانون من قبل صاحب العمل وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/الإعلامي العامل.

• حجب المواقع الإلكترونية: استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.

• مسح محتوى: إجبار الصحفي أو الإعلامي من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.

• إيقاف عن العمل: إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف من مزاولة وظيفته خلال مدة الوقف عن العمل.

4 - ملاحقة قضائية

• أحكام قضائية بالحبس: تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين في قضايا تتعلق بعملهم الصحفي.

• تقييد حرية التنقل: تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مسجلة بمنع دخول البلاد).

5- أضرار وظيفية وإدارية

• إجراء إداري تأديبي: هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية أو ما يتعلق بالشؤون الإدارية للصحفي داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله الصحفي.

6- أضرار مادية

• إتلاف أو حرق معدات صحفية: تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.

• الاستيلاء على معدات صحفية: تشمل حالات التحفظ على معدات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة أثناء تأدية العمل الصحفي أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.

• إخلاء سبيل بكفالة مالية: تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين الميدانيين وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المختصة.

• فرض غرامة مالية: عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

القسم الأول

العرض البياني والإحصائي للانتهاكات خلال

الربع الثالث من عام 2022

يتناول هذا القسم عرضًا بيانيًا للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال الفترة (1 يوليو- 30 سبتمبر 2022)؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر ثمانية متغيرات كالآتي:

وفقًا لنوع التوثيق:

تم توثيق 60 حالة بنسبة (97.8%) من الانتهاكات بشكل مباشر؛ إما عبر الهاتف أو المقابلة الشخصية أو بتوفير دليل رسمي، بينما كانت هناك حالتين بنسبة (2.2%) تم توثيقها بشكل غير مباشر.

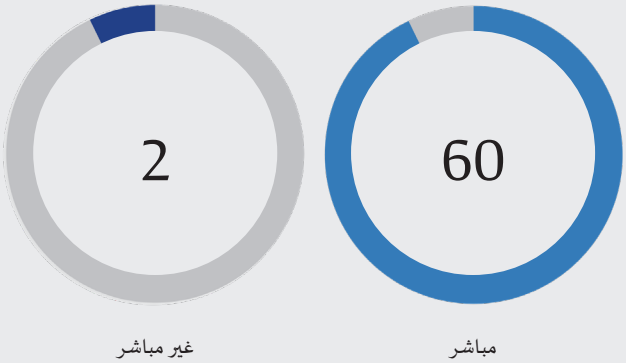

وفقًا لنوع الانتهاكات:

تنوعت حالات الانتهاك خلال الربع الثالث من عام 2022، حيث رصد برنامج الرصد والتوثيق، 62 حالة انتهاك، تنوعت ما بين الفصل التعسفي، وتعرض الصحفيون للتعدي بالضرب أو القول أو التهديد.. إلخ. جاء انتهاك الفصل التعسفي للصحفيين في المرتبة الأولى بين الانتهاكات بنسبة 27.4% من إجمالي الانتهاكات. ثم جاء انتهاك منع الصحفيين من دخول مؤسساتهم الصحفية في المرتبة الثانية بنسبة 21%، وجاء انتهاكات (منع من ممارسة عمل، إخلاء سبيل بكفالة مالية) في المرتبة الثالثة بنسبة 9.8% لكل منهما، ثم جاء انتهاك التعرض للضرب، والقبض التعسفي، ومنع من التغطية الصحفية في المرتبة الرابعة بنسبة 4.8% لكل منهم، وجاء انتهاك التعدي بالقول أو التهديد، وقرار استمرار الحبس على ذمة التحقيقات في المرتبة الخامسة بنسبة 3.2% لكل منهما، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت انتهاكات (تهديد إلكتروني بالقول، حجب حقوق مالية، حجب موقع إلكتروني، حكم بفرض غرامة مالية، سب وقذف، قرار حظر نشر، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى) بنسبة 1.6% لكل منهم. انظر شكل رقم (2)

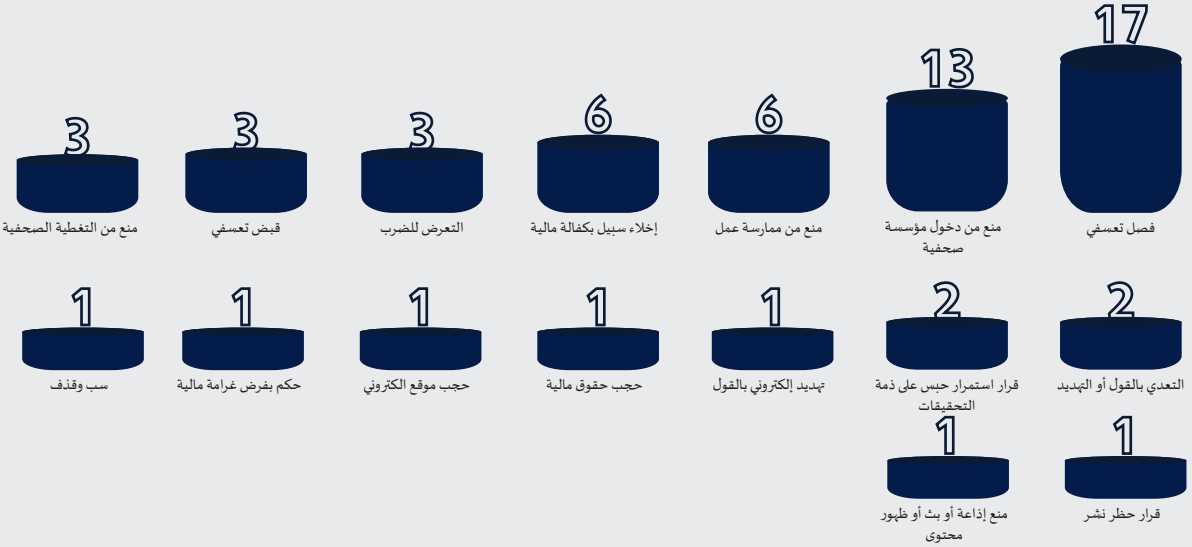

وفقًا لنوع للتخصص:

تنوعت تخصصات الصحفيين/ات والإعلاميين/ات الذين تعرضوا لانتهاكات خلال الربع الثالث من عام 2022، إذ رصدت المؤسسة 39 حالة انتهاك بحق المحررين بنسبة 62.9% من إجمالي الانتهاكات، بينما رصدت 9 حالات غير محددة التخصص بنسبة 14.5% من إجمالي الانتهاكات، بالإضافة إلى رصد 6 حالات بنسبة 9.8% للمراسلين، و4 حالات انتهاك للكتاب بنسبة 6.4%، وحالتين بنسبة 13.6% لمديري التحرير، وأخيرًا كان هناك حالة وحيدة بنسبة 10.6% لكل من رئيس تحرير ورئيس قسم.

وفقًا للنوع الاجتماعي:

تعرض الصحفيون الذكور إلى 38 حالة انتهاك تم توثيقها خلال الربع الثالث من عام 2022، وهو ما يمثل نسبة 61.3% من إجمالي الانتهاكات، في مقابل تعرض الصحفيات الإناث إلى 19 حالة انتهاك بنسبة 30.6% من إجمالي الانتهاكات، وبلغت الانتهاكات الجماعية 3 انتهاكات بنسبة 4.8% من الانتهاكات، وجاءت الانتهاكات الواقعة ضد الشخصيات الاعتبارية (موقع أو جريدة) فى المرتبة الأخيرة بواقع انتهاكين بنسبة 3.2% . انظر شكل رقم (4).

وفقًا لجهة العمل الو اقع عليه الانتهاك:

سجل "المرصد" وقائع لعدد من الصحفيين/ات والإعلاميين/ات العاملين بجهات عمل مختلفة، حيث تم رصد (53) حالة انتهاك بحق العاملين وسائل الإعلام الرقمية وهو ما يمثل 85.5% من إجمالي الانتهاكات، كما تم رصد (8) حالات للعاملين بالمطبوعات الصحفية بنسبة 12.9%، وحالة وحيدة بحق وسائل الإعلام المرئية بنسبة 1.6%.

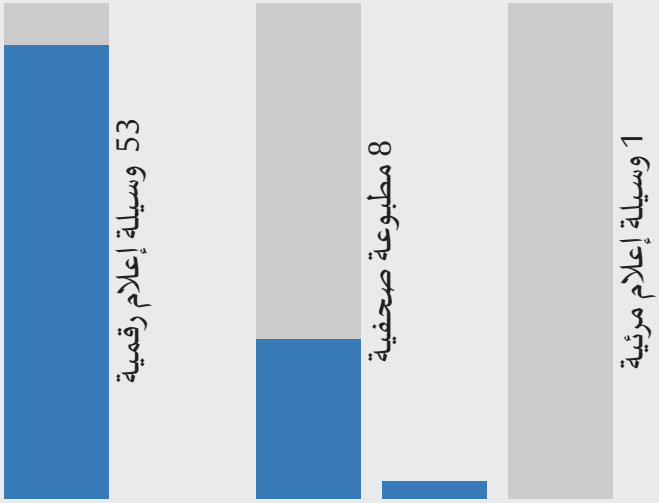

وفقًا لملكية جهة عمل الصحفي:

وقعت معظم الانتهاكات خلال هذا الشهر في حق العاملين بالصحف الخاصة المحلية بنسبة 98.3%، فيما كان هناك انتهاك وحيد بحق العاملين في الصحف الأجنبية. انظر شكل رقم (6).

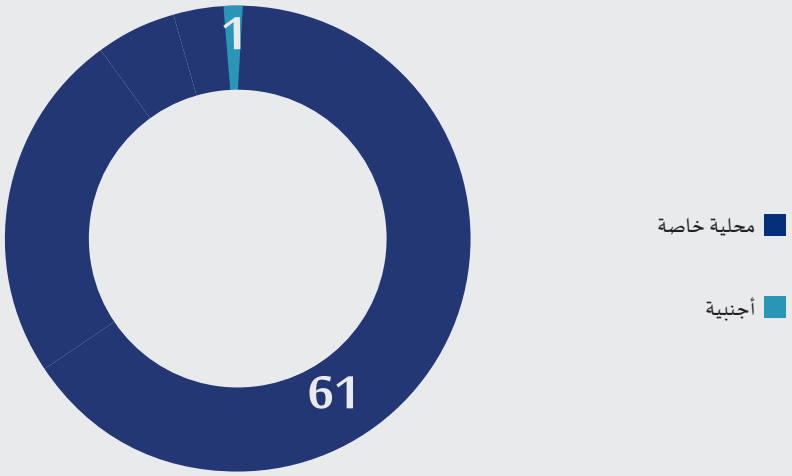

وفقًا لجهة المعتدي:

من حيث جهة القائمة بالاعتداء على الصحفيين، جاءت المؤسسات الصحفية في المرتبة الأولى في انتهاك حقوق الصحفيين بنسبة 59.7%، وكانت الجهات القضائية في المرتبة الثانية بنسبة 14.5%. ثم جاءت الجهات الأمنية في المرتبة الثالثة بنسبة 11.3%، وكان المدنيون في المرتبة الرابعة بنسبة 26.3%، وجاء العاملون في القطاع الرياضي في المرتبة الخامسة بنسبة 3.2%، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت الجهات الحكومية ونقابة الصحفيين بحالة انتهاك وحيدة وبنسبة 1.6% لكل منهما. انظر شكل رقم (7).

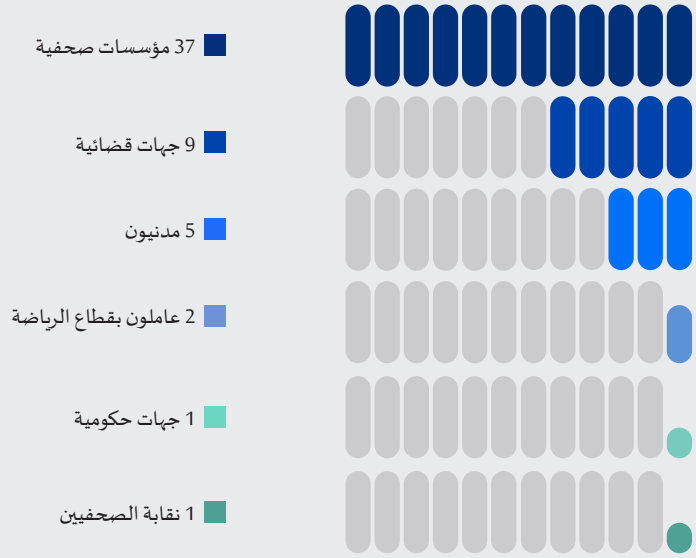

وفقًا للنطاق الجغرافي:

وقعت غالبية الانتهاكات في نطاق محافظتي الجيزة والقاهرة بنسبة 56.5%، 29% على التوالي من إجمالي الانتهاكات، وجاءت محافظة الإسماعيلية في المرتبة الثالثة بنسبة 6.4%، ثم محافظة الشرقية بنسبة 3.2%، ومحافظة قنا في المرتبة الخامسة بنسبة 3.2% لكل منهما، وأخيرًا محافظة الدقهلية بنسبة 1.6%. انظر شكل رقم (8).

ثانيًا: المقارنة بين الثلاث شهور من الربع الثالث من عام 2022

بالمقارنة بين شهور الربع السنوي الثالث من 2022 (يوليو- أغسطس- سبتمبر)، نجد أن غالبية حالات الانتهاك تركزت في شهر يوليو 2022 برصيد 38 حالة ونسبة 61.3% من إجمالي الانتهاكات، ثم شهر سبتمبر بنسبة 23.3%، وأخيرًا وصلت الانتهاكات لأدنى عدد لها في أغسطس بنسبة 14.2%. انظر شكل رقم (9)

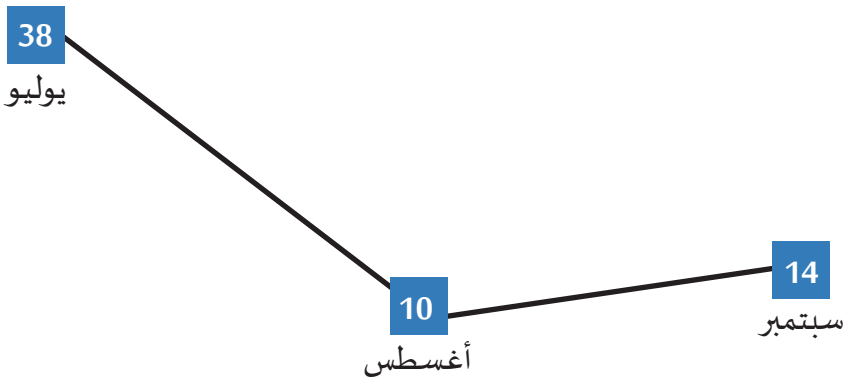

شكل (9) المقارنة بين الثلاثة شهور من الربع الثالث من عام 2022

وكانت أبرز الانتهاكات التي شهدها شهر يوليو هي فصل (14) صحفيًا من شبكة رؤية الإخبارية؛ وقال أحد المفصولين إنهم كانوا يعملون في شبكة رؤية الإخبارية بعقد مفتوح المدة غير مؤرخ، بنسخة واحدة مع المؤسسة ولا يملك أي منهم نسخة من عقد التعيين، وفي بداية يونيو 2022، أبرمت إدارة المؤسسة عقدًا جديدًا مدته عام واحد ينتهي في مايو 2023، وتنص المادة العاشرة فيه على (أنه في حال رغبة أحد الطرفين ترك العمل وفسخ التعاقد فعليه تحمل قيمة بقية العقد المالية)، وقد ساومتهم المؤسسة على مبلغ 30 ألف جنيه ليحصلوا على العقد في سبيل ترك العمل لكنهم رفضوا.
بينما كانت أبرز انتهاكات شهر أغسطس هي وقف برنامج إيمي تاتو على قناة الشمس، والتعدي على صحفي بالضرب داخل محكمة جنايات الجيزة، واحتجاز الصحفي الرياضي عبد اللطيف فوزي لساعات ثم إطلاق سراحه.

أما أبرز انتهاكات شهر سبتمبر فتمثلت في منع خمسة صحفيين من العمل بموقع مصراوي، حيث أصدر 5 صحفيين/ات بموقع مصراوي الإخباري، بيانًا أشاروا فيه، إلى تعرضهم لتجاوزات من قبل إدارة تحرير موقع مصراوي مست حقوقهم الإدارية ومن قبلها حقوقهم الصحفية والإنسانية، وصلت إلى منعهم من أداء عملهم وهو ما دفعهم لتحرير محضر إثبات حالة جماعي بتاريخ 29 أغسطس حمل رقم 6443 لعام 2022، وفي اليوم التالي قدمنا شكوى داخل مكتب العمل بتاريخ 30 أغسطس، فيما لم يكن ذلك كافيًا لإدارة الموقع التي قررت فصلنا تعسفيًا بعدها. فى المقابل أصدرت إدارة الموقع، بيانًا أكدت فيه عدم فصل الصحفيين الخمسة، مشيرة إلى أنهم هم من تقدموا باستقالاتهم وأرسلوها بالبريد للمؤسسة، وقد اعترفوا بذلك في بيانهم، وقد رفضت المؤسسة هذه الاستقالات، وأوضحت إدارة الموقع أن الصحفيين انقطعوا عن العمل لمدة تجاوزت الفترة المنصوص عليها في قانون العمل.

كما تلقى الكاتب الصحفي رمزي أبو العلا رسائل تهديد وسب وقذف من قبل أشخاص مجهولين، بسبب مقالاته الصحفية الأخيرة، التي تحدث فيها عن مافيا "السماد الزراعي" في محافظة الإسماعيلية، وأشار أبو العلا للمرصد المصري للصحافة والإعلام، إلى أن الأشخاص المجهولين أرسلوا له عبارات سب وقذف عبر الواتس آب وصفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، متوقعًا أن يكون أصحاب هذه الرسائل أعوان أحد أفراد مافيا السماد الهاربين من الشرطة المصرية بعد نشر المقالات الخاصة بفسادهم.

القسم الثاني

مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من عام 2022

يتناول هذا القسم من التقرير أبرز القرارات والتوصيات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه القرارات جاءت معوقة ومؤثرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق والواجبات طبقًا لمبادئ الدستور ومواد القانون المصري. وقد كان إجمالي القرارات والتوصيات والملاحظات والبيانات والأخبار..، التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر 47 خلال الربع الثالث من 2022؛ بواقع 15 في شهر يوليو، 21 في شهر أغسطس، 11 في شهر سبتمبر. انظر شكل رقم (10).

للاطلاع على كافة التقارير التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي اضغط هنا.

وكانت أبرز القرارات صادرة عن: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، وبعض الجهات الأخرى كما يلي:

• **المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام**

نتناول في هذا الجزء من التقرير أبرز القرارات والتوصيات والمستجدات التي صدرت عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الثالث من عام 2022. وفيما يلي نقدم عرضًا لأهم القرارات والمستجدات والبيانات التنظيمية والعقابية:

• بيان بتاريخ 1 يوليو 2022: أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بيانًا أكد فيه ضرورة الالتزام بضوابط وأخلاقيات نشر الجريمة والتحقيقات الواردة في الأكواد الإعلامية والمنشورة في الجريدة الرسمية، ومن بين بنودها عدم استباق نتائج التحقيقات والمحاكمات وعدم بث تفاصيل يمكنها التأثير على سير العدالة، وعدم النقل عن المصادر المجهلة ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا بعد التأكد التام من دقة الخبر قبل نشره. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• قرار بتاريخ 3 أغسطس 2022: قررت هيئة المكتب بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وقف برنامج إيمى تاتو على قناة الشمس، بعد أن تلقى المجلس شكاوى كثيرة حول خرق البرنامج للأكواد الإعلامية، ومخالفة شروط الترخيص الصادر للقناة، وتحويل المسئول القانوني للتحقيق في المخالفات المنسوبة للقناة. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• بتاريخ 6 أغسطس 2022: انتهى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، من إعداد مسودة كود ضوابط وأخلاقيات الإعلام الآمن للطفل، وأرسلها إلى الهيئة الوطنية للصحافة والهيئة الوطنية للإعلام ونقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين لاستطلاع الرأي في الكود، تمهيداً لإصداره. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• قرار بتاريخ 23 أغسطس 2022: قررت هيئة المكتب بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام استدعاء المسئول القانوني بموقع القاهرة 24 للتحقيق في نشر أخبار كاذبة، رصدتها لجنة الرصد بالمجلس وبعض الشكاوى التي تلقاها المجلس مؤخرًا.
لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• قرار بتاريخ 7 سبتمبر 2022: قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام إصدار قواعد تنظيمية وتراخيص لمنصات المحتوى الالكتروني مثل Netflix وديزني، وتشمل التراخيص والقواعد التنظيمية التزام المنصات المشار إليها بالأعراف والقيم المجتمعية للدولة. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• الهيئة الوطنية للصحافة

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الثالث من عام 2022؛ ونعرض فيما يلي أبرز هذه المستجدات:

• قرار بتاريخ 7 أغسطس 2022: قررت الهيئة في اجتماعها، دمج مجلة لغة العصر في مجلة الأهرام الاقتصادي وتطوير وتحديث الموقع الإلكتروني. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• قرار بتاريخ 5 سبتمبر 2022: وافقت الهيئة الوطنية للصحافة في اجتماعها المنعقد بتاريخ الاثنين الموافق 5/9/2022 برئاسة المهندس الشوربجي، وبحضور المستشار عادل بريك نائب رئيس مجلس الدولة، والدكتور أحمد مختار وكيل الهيئة، ووليد عبد العزيز، سامح عبد الله، وأسامة أبو باشا، والشيماء عبد الإله أعضاء الهيئة ومروة السيسي الأمين العام، على بعض القرارات. للاطلاع على القرارات اضغط هنا

• الهيئة الوطنية للإعلام

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات، وكذلك القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الثالث من عام 2022؛ وفيما يلي أبرزها:

• بتاريخ 12 سبتمبر 2022: نفت الهيئة الوطنية للإعلام، ما تداولته بعض صفحات التواصل الاجتماعي بأن هناك توجه بنقل ماسبيرو بالكامل إلى حي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية، وتحويل المقر القديم إلى فندق عالمي ومولات تجارية، مؤكدة أن هذا الأمر غير صحيح وأن المقر الحالي لمبنى ماسبيرو قائم كما هو، و مستمر في تقديم كافة خدماته الإعلامية بشكل طبيعي، وباعتباره رمزاً حضارياً وتراثيا. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• نقابة الصحفيين

يتناول هذا الجزء من التقرير أهم المستجدات، وكذلك القرارات والتوصيات التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال الربع الثالث من عام 2022؛ وفيما يلي أبرزها:

• بتاريخ 17 يوليو 2022: تعلن لجنة تطوير المهنة والتدريب، بالتعاون مع جمعية كتاب البيئة والتنمية،عن تنظيم الدورة التدريبية الثانية حول «صحافة المناخ» وذلك بمناسبة اقتراب موعد انعقاد مؤتمر الأطراف (Cop 27) بشرم الشيخ. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• بتاريخ 25 أغسطس 2022: أعلنت لجنة تطوير المهنة والتدريب بنقابة الصحفيين عن تنظيم الدورة التطبيقية حول مهارات صحافة الفيديو. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• بتاريخ 15سبتمبر 2022: أعلنت لجنة القيد بمجلس نقابة الصحفيين، برئاسة خالد ميري، الخميس، فتح باب التقديم للجنة تحت التمرين، وللمؤجلين من اللجنة السابقة التي عقدت في نوفمبر الماضي. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• نقابة الإعلاميين

لا توجد قرارات تم إصدارها من قبل نقابة الإعلاميين خلال الربع الثالث من عام 2022، وكل ما تم إصداره من النقابة كان عبارة عن تصريحات.

• لجنة الإعلام بمجلس النواب

لا توجد قرارات تم إصدارها من قبل لجنة الإعلام بمجلس النواب خلال الربع الثالث من عام 2022، وكل ما تم إصداره من النقابة كان عبارة عن تصريحات

• جهات أخرى

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الجهات التنفيذية والقضائية تجاه الصحافة والإعلام خلال الربع الثالث من عام 2022؛ ونعرض فيما يلي أهمها:

• قرار بتاريخ 27 يوليو 2022: أصدرت محكمة جنايات الجيزة برئاسة المستشار بلال محمد عبد الباقي، قرارًا بحظر النشر في قضية مقتل الإعلامية شيماء جمال. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

• قرار بتاريخ 4 سبتمبر 2022: أصدرت هيئة محكمة جنايات الزقازيق قرارًا بمنع التصوير داخل الجلسة في محاكمة قاتل فتاة الشرقية سلمى بهجت. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا

القسم الثالث

أبرز الانتهاكات والأحداث الهامة خلال الربع الثالث من عام 2022

يتناول هذا القسم أبرز الانتهاكات والأحداث الهامة التي رصدتها وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2022. ومن أهم هذه الانتهاكات والأحداث ما يلي:

ارتفاع حالات الفصل التعسفي:

شهد الربع الثالث من عام 2022 ارتفاع في عدد الصحفيين/ات الذين تم فصلهم بشكل تعسفي من قبل إدارات عدد من المؤسسات الصحفية، وجاءت أبرز حالات الفصل التعسفي خلال هذا الربع كما يلي:

في 1 يوليو 2022: قامت إدارة جريدة الأهالي الصادرة عن حزب التجمع اليساري -والذي ينادي بحقوق العمال- بفصل الصحفية منى عبد الراضي تعسفيا عقب انتهاء الإجازة الحاصلة عليها دون مرتب في 30 يونيو 2022، وعقب انتهاء الاجازة توجهت الصحفية إلى مقر الجريدة لاستلام عملها إلا أنها فوجئت بقرار من المدير المالي والإداري للجريدة برفض عودتها إلى العمل على الرغم من إدراج اسمها بكشف الحضور والانصراف، وعقب مقابلتها مع رئيس تحرير الجريدة أبلغها بعدم حضورها الى المؤسسة على أن يتواصل هو مع رئيس الحزب لحسم أمر عودتها أو مد الاجازة مرة أخرى. وفي يوم 3 يوليو توجهت الصحفية الى مقر الجريدة ولكنها فوجئت باستمرار ادراج اسمها في كشف الحضور والانصراف وأمام اصرارها على التوقيع والحضور لمقر الجريدة حتى لا يتم فصلها بحجة التغيب عن العمل قام المدير الإداري للجريدة بتوجيه تعليمات الى القائمين على الأمن بمنع دخول الصحفية للجريدة وعدم تمكينها من التوقيع في دفاتر الحضور والانصراف، وعليه توجهت الصحفية الى نقابة الصحفيين وحررت شكوى لدى النقابة، وتوجهت إلى قسم شرطة قصر النيل وحررت محضر إثبات حالة بالواقعة. وفي 18 يوليو 2022 قامت إدارة الجريدة بإنهاء اشتراك التأمينات الخاص بالصحيفة وإصدار قرار بفصلها من العمل بحجة انقطاعها عن العمل.

في 29 يوليو 2022: قامت إدارة شبكة رؤية الإخبارية بفصل عدد 14 صحفيا تعسفيا من العمل عن طريق قيام إدارة المؤسسة بإرسال ايميل للصحفيين/ات مضمونه (يؤسفنا الاستغناء عن خدماتكم بسبب إعادة هيكلة المؤسسة، عقب محاولة مدير تحرير المؤسسة بمساومة الصحفيين/ات بحصول كل واحد منهم على مبلغ 30 ألف جنيه مقابل ترك العمل. وعند توجه الصحفيين/ات في اليوم التالي إلى مقر المؤسسة تم منعهم من الدخول في محاولة منهم لمقابلة أحد المسئولين، وعليه توجه الصحفيين/ات الى مكتب العمل لتحرير شكاوى وقسم الشرطة لتحرير محضر إثبات حالة. الجدير بالذكر أن إدارة الجريدة قد قامت في يونيو من العام الجاري بتحرير عقود عمل محدد المدة للصحفيين/ات تنتهي في مايو 2023 وتنص المادة العاشرة منها على لى انه في حال رغبة أحد الطرفين ترك العمل وفسخ التعاقد فعليه تحمل قيمة بقية العقد المالية.

• في 19 أغسطس 2022: قامت إدارة جريدة أهل مصر بفصل مراسلها الصحفي عمرو على تعسفيا من العمل بحجة تقليص العمالة داخل المؤسسة وذلك عقب رفضه قرار الإدارة بتخفيض راتبه الشهري إلى مبلغ 600 بدلا من المبلغ المنصوص عليه في العقد المبرم بينهما والمحدد بـ1200 جنيه شهريا. الجدير بالذكر بأن الصحفي يعمل من خارج مقر المؤسسة ويعمل مراسلا من محافظة الدقهلية الأمر الذي دفعه إلى تقديم شكوى لدى مكتب العمل.

• في 3 سبتمبر 2022: قامت إدارة جريدة أهل مصر بإرسال رسالة الى الصحفي أحمد أبو الدهب على الجروب الخاص بالعمل تبلغه فيها بالاستغناء عن خدماته وإزالته من جروب العمل وعند ذهاب الصحفي إلى مقر المؤسسة تم منعه من الدخول وتكررت محاولات الصحفي للدخول لمقر الجريدة لمقابلة أحد المسؤولين إلا أن محاولاته باءت بالفشل وتم منعه في كل مرة يحاول فيها مقابلة أحد المسؤولين الأمر الذي دفعه الى تحرير شكوى في مكتب العمل.

لقد برز استخدام "الفصل التعسفي" كأحد السياسات التي تلجأ لها إدارات المؤسسات الصحفية للتخلص من الأزمات الاقتصادية والالتزامات المالية التي تثقل كاهلها، كما استخدمت المؤسسات الفصل التعسفي كوسيلة مبتكرة للتخلص من الصحفيين الذين يتعدون "الخطوط الحمراء"، حيث تعرض عدد من الصحفيين للفصل التعسفي بسبب الأزمات المالية للجريدة وغلق بعض الجرائد والمواقع مقراتها وإنهاء عملها.

وعلى جانب آخر؛ تتعامل نقابة الصحفيين مع حوادث الفصل التعسفي بسياسات ثابتة وغير فعالة بشكل كبير، وهو ما انعكس على تكرار حالات الفصل التعسفي في أكثر من مؤسسة في توقيتات زمنية متقاربة ومختلفة، بالتوازي مع تكرار عدم

امتثال مجالس إدارات الجرائد لحلول النقابة، وتعمد عدم حضور اللقاءات التفاوضية والتحقيقات داخل النقابة في أكثر من حالة، إضافة إلى تكرار الاتهامات لنقابة الصحفيين بالتخلي عن غير المقيدين في جداول النقابة، واقتصار دعمها على المقيدين فقط، في ظل استمرار أزمة القيد داخل النقابة.

وفي إطار ذلك تقدم مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام عددًا من التوصيات، في سبيل محاولة الوصول إلى حل لأزمة الفصل التعسفي، وحماية الصحفيين وضمان لحقوقهم، تتلخص في الآتي:
1- تفعيل دور نقابة الصحفيين - بشكل قوي- لحماية الصحفيين من الفصل التعسفي وفقًا لما ورد بقانون نقابة الصحفيين.

2- اهتمام نقابة الصحفيين بإجراء مراسلات وإحصائيات دورية بالصحفيين المتدربين والعاملين في المؤسسات، والتأكد من وجود عقود عمل ثلاثية.

3- تعديل تعريف الصحفي في قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970، ليعترف بالصحفيين المتدربين في المؤسسات والصحفيين الفري لانس بشكل رسمي.

4- تعديل قانون نقابة الصحفيين بما يتيح لنقابة الصحفيين فرض عقوبات وغرامات مالية على المؤسسات الصحفية في حالة فصل صحفي تعسفيًا وبدون مبرر قانوني.

5- تعديل قانون العمل بما يضمن حقوق العمال وحمايتهم من بطش المؤسسات العاملين بها، وضمان حقوقهم حال فصلهم تعسفيًا.

6- التزام المؤسسات الصحفية بما يكفل حرية الرأي والتعبير للصحفيين وفقًا لما ورد بالدستور والقانون وعدم جواز فصلهم وفقًا لعرض آرائهم الشخصية.

7- يجب العمل على وجود عدالة ناجزة في القضايا العمالية، ومن إجراءات ذلك؛ أن يتم تحديد مواعيد معينة لا يزيد عنها الخبير في بحث الدعاوى العمالية؛ بحيث لا يزيد ذلك على ستة أشهر، مع ضرورة وضع رقابة من السلطة القضائية على أعمال السادة الخبراء، واتخاذ التدابير من سن التشريعات والقوانين لحل أزمة بطء إجراءات التقاضي وإطالة أمد الفصل في القضايا.

8- يجب على نقابة الصحفيين أن تقوم بتطبيق العقوبات الرادعة والقرارات العقابية الحاسمة بحق المؤسسات الصحفية التي تنتهك حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية، وذلك طبقاً لما خوله لها قانون نقابة الصحفيين، ومن أهمها: إيقاف القيد من المؤسسات الصحفية التي تنتهك حقوق الصحفيين، وقيام مجلس النقابة بإحالة أعضاء النقابة، ذوي المناصب القيادية في الجرائد، والمسؤولين عن فصل الصحفيين إلى التحقيق داخل النقابة بسبب ممارستهم التعسفية في حق الصحفيين وفصلهم عن العمل.

المـــرصـد المصـــري للصـــحافة والإعـــلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.